FACULTY OF AGRICULTURE

Minia J. of Agric. Res. & Develop.
Vol. (34), No.1, pp. 87-103, 2014

المقومات المجتمعية لتحقيق لامركزية التعليم الاساسي بريف محافظة أسيوط

جمال راشد*، عبد الصمد محمد علي*، ناجح اسماعيل عبد الحكيم**

*** الاجتماع الريفي– كلية الزراعة – جامعة أسيوط**

**** الاجتماع الريفي– المعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسيوط**

Received: 24 March 2014 Accepted: 7 April 2014

الملخص

يعتبر التعليم في إطار من اللامركزية والمشاركة المجتمعية بمثابة الضمان الوحيد لاستدامة عملية التطوير وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة للمجتمعات المعاصرة. فمن اهم مزايا التوجه نحو اللامركزية: تنمية القدرات الفنية والإدارية للقيادات المحلية، ورفع كفاءاتها، وما ينتج عن ذلك من سرعة اتخاذ القرار بعيدا عن القنوات البيروقراطية، وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية التي تعد في حد ذاتها هدفاً للتنمية البشرية وليست فقط وسيلة لتحسين العملية التعليمية. فالتعليم قضية قومية، وليست حكومية فحسب، كما أن المشاركة وسيلة لتكوين رأي عام علي وعي واهتمام بتلك القضية. وفي هذا السياق يأتي البحث الحالي ليحقق بشكل عام الوقوف علي المقومات المجتمعية التي قد تؤدي في نهايتها لتحقيق لامركزية التعليم الاساسي في ريف محافظة أسيوط. ومن ثم تنبثق الأهداف الفرعية الآتية والتي تحقق في محصلتها الهدف العام للدراسة: التعرف علي المقومات المجتمعية المرتبطة بالتعليم؛ التعرف علي الصعوبات والمشكلات المجتمعية التي تواجه المشاركة كآلية لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي؛ التوصل إلي مقترحات لتفعيل المشاركة الشعبية لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي بريف محافظة أسيوط.

وفي ضوء حدود الدراسة والأهداف البحثية سالفة الذكر، تم تصميم المنهج البحثي بحيث يقتصر البحث الحالي دراسة الإدارة المدرسية في ظل النظام اللامركزي وكذلك المشاركة المجتمعية كمكونين رئيسيين من مكونات لامركزية التعليم. ولقد تم استهداف التعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائي والإعدادي وذلك للأهمية التربوية لتلك المرحلة في التنشئة الاجتماعية والتربوية لتلاميذ تلك المرحلة، وكذلك لانتشار مدارس التعليم الأساسي في كافة قري محافظة أسيوط (المجال الجغرافي لإجراء البحث). أما الحد البشري للبحث فيقتصر علي أعضاء مجالس الأمناء بالمدارس المختارة. ولقد أجري البحث بعدد 12 مدرسة من مدارس التعليم الأساسي بريف محافظة أسيوط. وبغرض تحقيق الأهداف

البحثية تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات الميدانية، تم تنقيحها في ضوء نتائج الاختبار المبدئي، وقد جمعت الاستمارات من عدد 162 مبحوث. وقد طبقت الاختبارات الإحصائية والتكرارات والنسب المئوية بغرض تحليل بيانات الدراسة.

لعل أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة تكمن في الاتي:-

1- وجود مجموعة من المقومات المجتمعية التي يمكن أن تفضي إلي تحقيق لا مركزية التعليم الأساسي علي رأسها: وجود قرارات وزارية عديدة تسمح للمدرسة بالإدارة الذاتية وتكوين شركات فاعلة مع المجتمع المحلي مثل مجلس الامناء، بالإضافة إلي وجود مجموعة من المدرسين داخل المدرسة وبعض المتعلمين والمثقفين في المجتمع المحلي يؤمنون بالتغيير.

2- وجود المعوقات تحول دون تحقيق اللامركزية في التعليم الأساسي فتتمثل فى: كثرة الاجراءات الروتينية في إدارات التعليم والتي تؤثر بالسلب علي العلاقة بين المدرسة والمجتمع، بالإضافة إلي أن نقص الاحساس بالمسئولية الاجتماعية لدي أفراد المجتمع، علاوة علي انتشار قيم المحاباة والواسطة والمحسوبية التي تضعف ثقة المجتمع في التعليم الحكومي.

3- من أهم المقترحات لتفعيل المشاركة المجتمعية، يتضح أن الانتظام في عقد اجتماعات مجلس الامناء في المواعيد التي تتناسب مع ظروف اغلب الاعضاء، وتوفير قنوات الاتصال المناسب لمشاركه المجتمع المحيط بالمدرسة، وتكثيف الندوات لتنمية الوعي الثقافي لدي الافراد، وتقليل الاجراءات الروتينية في التعليم من بين أهم المقترحات التي أشار إليها أعضاء العينة البحثية.

المقدمة والمشكلة البحثية

ثمة اتفاق عالمي علي أهمية التعليم في حياة المجتمع البشرى، وباستشراف القرن الحادي والعشرين وجدت مصر وسائر دول العالم نفسها أمام تحديات عصر يسوده انفجار معلوماتي وثورة تكنولوجيا واتصالات غير مسبوقة، فرضت نوعا من الصراع حول تحقيق مزيداً من التفوق والتميز وما يرتبط بذلك من حتمية توافر الإنسان المتعلم القادر علي اتخاذ القرارات الصائبة في مواجهة التحديات في الوقت المناسب (عبدالله،2006). ويعد التعليم قوة مؤثرة في التنمية البشرية والنهوض بالمجتمع المصري بصفة عامة والريف بصفة خاصة، وذلك من منطلق أن ما يزيد عن نصف سكان مصر يقطنون الريف (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تعداد، 2006). لذلك تغيرت النظرة إلي التعليم فلم يعد التعليم مجرد خدمات تقدم وإنما اصبح عملية استثمارية منتجه تستهدف تنمية المورد البشرى، اذ يعمل التعليم علي إعداد القوي البشرية وتنمية قدرتها، ويساعد علي نشر الوعي العلمي والعملي لأفراد المجتمع (أحمد، 2011).

وإذا كان التعليم في مجمله عملية محورية للنهوض المجتمعي، فان التعليم الأساسي هو العامل الأهم لتحقيق التنمية المستدامة. ويعد التعليم الأساسي حق لجميع لأطفال وواجب علي جميع الحكومات وهو العامل الرئيسي الذي يبني عليه سائر حقوق الانسان، والذي يعتبر جوهر عملية التنمية (حسين،2006؛الجلاد، 2008). وتحتل قضية اللامركزية – كمنهج مقترح – لإدارة عملية التنمية موقعاً اصلاحياً فريداً في أدبيات التنمية سواء تلك المتعلقة بالجانب الأكاديمي أو نظيرتها التي ترتبط بالممارسات الواقعية، في كل من الدول النامية والمتقدمة . فاللامركزية تقع – وبحق – في قلب مجموعة من الإصلاحات التي تسعي إلي تحسين تقديم الخدمات من

خلال تعبيد "طريق قصيرة إلي المساءلة"(World Bank، 2004 ؛ Brennen، 2002).

وتأسيساً علي ما سبق، وفي ظل ما يشهده نظامنا التعليمي خلال السنوات الأخيرة من تغييرات شاملة في ظل النظام اللامركزي للتعليم في ضوء المشاركة المجتمعية والتي تهدف إلي الدخول بمجتمعنا المصري إلي مراحل متقدمة في مجتمع العلم والمعرفة، نجد أن المجتمع المصري بحاجة ماسة وضرورية إلي تعليم مختلف، تعليم مخطط تخطيطاً سليماً يملك من الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف (أين كنا، وأين نحن الآن، وإلي أين نريد أن نصل)، كما يسعي إلي تحديد الاحتياجات الفعلية والواقعية في ضوء الأولويات والآليات المتاحة. تعليم يرتبط بالمجتمع المحلي من خلال رؤية ورسالة واضحة، يملك من الغايات والوسائل والأدوات ما يؤهله للتفاعل الواقعي والإيجابي مع واقعنا الجديد، وذلك من خلال الاعتماد علي المشاركة المجتمعية وما تحويه من إجراءات كإحدى المقومات الهامة لتحقيق اللامركزية الإدارية في نظام التعليم الأساسي (شوره، 2007؛Peterson، 1993).

وإذا كانت اللامركزية كمنهج لا تحتاج إلي كثير من التدقيق كواحدة من أفضل الممارسات في مجال التعليم، فإن القضية المحورية – والتي هي قضية هذه الدراسة ومشكلتها الأساسية – إنما تكمن في عملية وضع منهج اللامركزية في السياق المجتمعي المناسب بما يتضمنه ذلك السياق من أبعاد اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وبيئية، بل وقيمية قبل كل ذلك. إذ لا بد من أن يكون هناك فهم متعمق للأبعاد المختلفة التي تنطوي عليها عملية الانتقال باللامركزية من الإطار النظري إلي الواقع العملي. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص علي تطبيق اللامركزية في التعليم الأساسي كونه الركيزة الأساسية وحجر الزاوية للنظام التعليمي في مجمله، وبدون إرساء هذه المرحلة علي أسس صالحة وقوية لا يمكن إقامة صرح التعليم المنشود لمجتمعنا المصري.

المشاركة المجتمعية في التعليم: الفلسفة والمفهوم

أصبحت المشاركة المجتمعية بين القطاع الحكومي وغير الحكومي من اهم العوامل المؤثرة في تنفيذ السياسة التعليمية التي توضح اهمية الشراكة في تطوير التعليم والوصول الي مجتمع متحضر ومعاصر، وتقديم الفرص لأصحاب الحقوق بأن يعبروا عن رأيهم (كاظم، 2004). وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة واستعداد ابناء المجتمع المحلي في المشاركة الفعالة في جهود اصلاح التعليم وزيادة فاعلية العملية التعليمية عموما، وذلك لما سوف يعود عليهم بالنفع جراء وجود نظام تعليم جيد (جوهر وصالح، 2010). وتعد المشاركة المجتمعية حاجة اجتماعية لأن المجتمع بأسره في حاجة الي الفرد القادر علي المشاركة، وذلك لما يترتب علي النقص في المشاركة المجتمعية عند الافراد من اضطراب وخلل في مؤسسات المجتمع المختلفة. إذ يعد الجهل بأهمية المشاركة والنقص فيها أشد خطراً علي النظم والمؤسسات من الجهل بإدارتها، لأن الأول يُذَمَّر قبل ان يعطل، بينما الآخر يعطل بالقدر الذي يمكن إصلاحه وتعويضه (عبد المعطى، 2007؛ Mc Mahon et al.، 2001).

وتعرف المشاركة المجتمعية في مجال العملية التعليمية بانها جهود المواطنين في مجالات التخطيط وصنع القرار والتنفيذ وتقويم العملية التعليمية. وتؤدي المشاركة الي اشباع حاجات هؤلاء المواطنين من جانب، واحتواء الراء العام من جانب اخر(حسين،2006). ويقصد بالمشاركة المجتمعية في التعليم ايضا ذلك الارتباط الكامل في المجتمع المحلي بجميع منظماته في التعليم بما يتضمن التفاوض

والمشاركة والمسؤولية في صنع القرار والتخطيط المشترك والتنفيذ والمتابعة والمساءلة عن الاداء والتقويم (الشرعي، 2007).

القيم والمبادئ التي تقوم عليها عملية المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية

تقوم المشاركة المجتمعية في التعليم علي فلسفة التعاون والتبادل والتطوع وتحقيق التكاملية بين مؤسسات المجتمع وافراده، علاوة علي انها تعد احد مقومات المسئولية الاجتماعية كجانب اجتماعي يؤثر علي الوسط المحيط به حيث انها تدل علي اهتمام الفرد بالمجتمع. ونظرا لأهمية هذه القيم سوف نستعرض أهم قيمتين تقوم عليهما المشاركة المجتمعية: أولهما؛ المسئولية الاجتماعية، إذ تعتبر المشاركة بجميع اشكالها ومجالاتها ليست تعبيرا صادقا عن حق من حقوق الانسان، وحاجة من حاجاته الأساسية فحسب، ولا كونها مبدأً ديمقراطيا وأدة للتنمية الفعالة، بل لكونها ايضا اسلوبا للممارسة السياسية وتعبيرا عن المسئولية المجتمعية للمواطن (العجمي، 2007). وثانيهما؛ التطوع، إذ تعتبر المشاركة في جوهرها عملية تطوع واختيار من قبل أطرافها يدفع نحوها أو يحول دونها حالة الوعي الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية، ويعد العمل التطوعي امتداد لقيم التكافل الاجتماعي التي حضت عليها الاديان السماوية وخاصة الدين الإسلامي (المسلماني، 2007).

أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم

تتعدد أهداف المشاركة وضرورات الأخذ بها في مجال التنمية بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة، ولعل من أهمها: أنها تجعل المجتمعات المحلية مسؤولة عن تخفيف حدة الفقر ودعم مشاركة السلطات المحلية في التعليم، وتعمل ايضا علي دعم التنمية المستدامة والعمل علي اتاحة التعليم للجميع، كما تؤدي الي زيادة معدلات البقاء في المدرسة والتقليل من ظاهرة التسرب من خلال الوقوف الفعلي علي أسبابها الحقيقية لكل طالب ومعالجتها (عمار، 2006؛العجمي، 2007). كذلك تعمل المشاركة علي ربط المناهج باحتياجات الواقع المحلى، وكذلك التحول من المسئولية التنفيذية الي المسئولية المجتمعية، كما تعمل علي تحسين جودة العملية التعليمة التعليمية وذلك من خلال رفع كفاءة النظام التعليمي، كما أنها تجعل من المدرسة مركزا للخدمة العامة لجميع افراد المجتمع المحلى(انديای،2006؛ هامسيو،2006).

الإدارة المدرسية في ظل النظام اللامركزي

تكتسب اللامركزية أهميتها في ظل نظام تعليمي كبير الحجم كنظام التعليم المصري من عدد من العوامل تشمل: تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتيا، وتعميق التوجه نحو الديموقراطية، ودعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدي أولياء الامور وعناصر المجتمع المحلى، وإرساء مبادئ المساءلة والمسئولية علي المستوي المحلي لصالح جودة العملية التعليمية. وللتعرف بصورة أفضل علي أسباب التوجه نحو تبني اللامركزية في ادارة التعليم العام، لا بد من فهم النتائج المترتبة علي إدارة النظام التعليمي وفقا للنظام المركزي كما يوضحه الشكل التالي:

وفي ضوء الشكل رقم (1) يقوم المواطنين بانتخاب ممثليهم في مجلس الشعب، وعمل البرلمان علي سن القوانين معينة يطبقها ويتبعها النظام التعليمي، وفي اطار هذه القوانين تضع وزارة التربية والتعليم عددا من السياسات، وتعتبر وإدارة شئون التعليم العام متحملة مسئولية الكثير من عناصره بنفسها ومسندة بعضا منها للمديريات والادارات والمدارس. وإذ لم يتوفر لدي الآباء وأولياء الامور الرضاء التام عن أداء المدرسة، فالشيء الوحيد الذي يمكنهم القيام به هو اعلام ممثليهم من

أعضاء مجلس الشعب بواقع الامور ومصادر الشكوى، وعلي ذلك تمكن لمجلس الشعب استدعاء وزير التربية والتعليم لجلسة استماع حول مشكلة أو قضية تعليمية ما. وهذا ما يوضح مدي بعد المسافة التي تفصل الوزير عن المدرسة موطن الشكوى، ومدي طول دورة المحاسبية فهي بالغة الكبر في إطار تطبيق النظام المركزي. مما قد يؤدي الي تراجع المحاسبية وضعف مستوي الخدمات التعليمية، وتراجع المشاركة من خلال المواطنين. وعليه فان النظام التعليم المصري بحاجة الي نظام ادارة يحتوي كل تلك السلبيات وممن هنا نشأت فكرة استخدام الاسلوب اللامركزي في ادارة التعليم المصري.

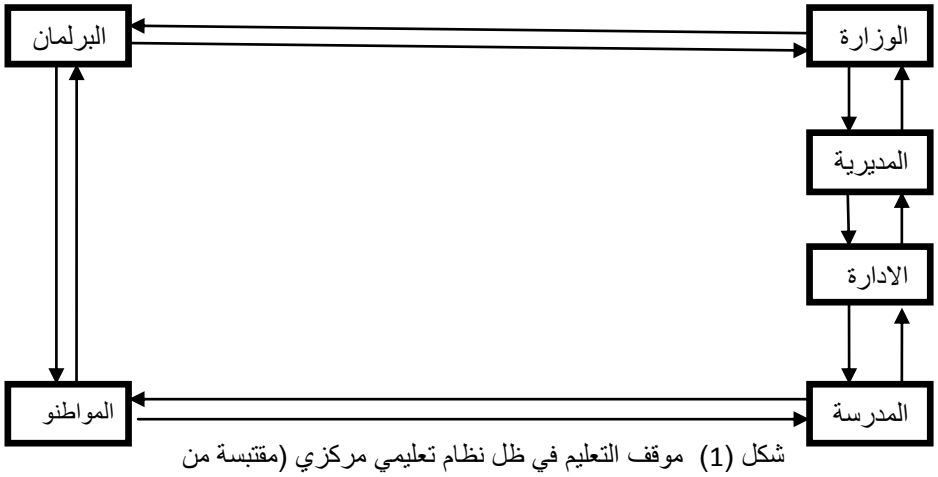

شكل (1) موقف التعليم في ظل نظام تعليمي مركزي (مقتبسة من

من ناحية أخري يوضح الشكل رقم (2) موقف التعليم في ظل نظام تعليم لامركزي، حيث يوجد مجال أكبر لمشاركة المواطنين، الذين يقومون بانتخاب ممثليهم في مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ومجالس الامناء، وتوفر علاقات قوية للمحاسبية الافقية علي كل مستويات النظام. فإذا كان أداء المدرسة ضعيفا يمكن أن يتقدم المواطنون أو أولياء الامور بشكواهم الي مجلس الامناء أو الي ممثليهم في المجلس الشعبي المحلى. ونظرا لوجود علاقات المحاسبية الافقية القوية، يمكن اتخاذ القرار وتنفيذه علي نحو أسرع مقارنة بالنظام المركزي، كما يمكن لمجلس الامناء توجيه مدير المدرسة لتحسين الأداء، وكنتيجة لتقارب مسافات المحاسبية وتقويتها، يتولد قدر أكبر من المحاسبية، مما يسهم في تحسين الخدمات التعليمية

المنهج البحثي

أجري هذا البحث علي عينة قوامها 162 مبحوثاً من أعضاء مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بعدد 12 مدرسة (6 مدارس ابتدائى، 6 مدارس إعدادى) بريف محافظة أسيوط. وقد تم اختيار العينة البحثية بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، وذلك من خلال اختيار ثلاثة مراكز من مراكز اسيوط هي مراكز أبوتيج، وديروط، والفتح. وتم جمع البيانات بواسطة استمارة استبيان أعدت خصيصاً لذلك الغرض، وتم تطبيقها علي جميع المبحوثين وكان عددهم 162 مبحوثاً من اصل 168 من اعضاء مجالس الامناء والاباء والمعلمين. وقد تم تصميم الاستبيان وفقاً لأهداف البحث وتم إجراء اختباراً مبدئياً علي عينة قوامها 20 مبحوثا، وتم جمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثين وذلك خلال شهري اكتوبر ونوفمبر 2013 م،

وتم عرض البيانات وتحليلها باستخدام الاختبارات الإحصائية والنسب المئوية والتكرارات لتحقيق الهدف من البحث. وتضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات البحثية علي النحو التالى:

أ- **المتغير التابع**

وهو المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة بالمدرسة وهناك ثلاثة مستويات ادارية وهي (المدرسة – المديرية – الوزارة).

ب- **المتغيرات المستقلة**

الرضا عن المدرسة

وتم قياسها من خلال ثلاثة بنود اساسية بواقع سبع عبارات لكل بند وهى:

أ- درجة الرضا عن الخدمات التي تقدمها المدرسة.

ب- درجة الرضا عن مدير المدرسة

ت- درجة الرضا عن الهيكل الوظيفي.

الاتجاه نحو المشاركة

ويقصد به ردود أفعال الاشخاص نحو المشاركة .وتم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ست عبارات، ثلاث عبارات ايجابية وثلاث عبارات سلبية.

أهمية مشاركة المرأة في المدرسة

وتم قياس درجة أهمية مشاركة المرأة بالاستعانة بمقياس مكون من خمس عبارات

دور المدرسة في حل مشكلات المجتمع

ويعبر عن الدور الذي تلعبه المدرسة في حل مشكلات المجتمع بالقرية وقد تم قياس دور المدرسة من خلال مقياس مكون من اربع عبارات

ادراك اعضاء مجلس الامناء للأهداف والاختصاصات المنوطة بهم

ويعبر عن ادراك اعضاء مجلس الامناء للأهداف والاختصاصات المنوطة بهم وقد تم قياس ادراك المبحوثين من خلال مقياس مكون من إحدى عشرةَ عبارة

تنفيذ اعضاء مجلس الامناء نحو الاختصاصات المنوطة بهم

ويعبر عن اتجاهات اعضاء مجلس الامناء نحو الاختصاصات المنوطة بهم وقد تم قياس اتجاهات المبحوثين من خلال مقياس مكون من إحدى عشرةَ عبارة.

الانفتاح الثقافي

ويقصد بها استخدام الاجهزة الحديثة مثل (التليفزيون، التليفون الأرضي، التليفون المحمول (الموبيل)، الكمبيوتر، الدش، الراديو) وتصفح خدمة الانترنت، ومطالعة الصحف.

الانتماء للمدرسة

وتم قياس درجة الانتماء بالاستعانة بمقياس مكون من ست عبارات كلها سلبية.

العلاقة بين المدرسة والمنزل

ويعبر عن وجود علاقات وصلات بين اولياء الامور والمدرسة، وتم قياس قوة العلاقة بين المدرسة والمنزل بالاستعانة بمقياس من خمس عبارات.

وقد تم وضع سؤال لمعرفة أهم المعوقات التي تعوق المشاركة المجتمعية في المدرسة، وتم قياسه من خلال 15 تعبر عن اهم المعوقات التي يمكن ان تواجه المشاركة.

كما تضمنت الاستمارة سؤال مفتوح لمعرفة مقترحات المبحوثين لتفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق اللامركزية بمدارس التعليم الاساس.

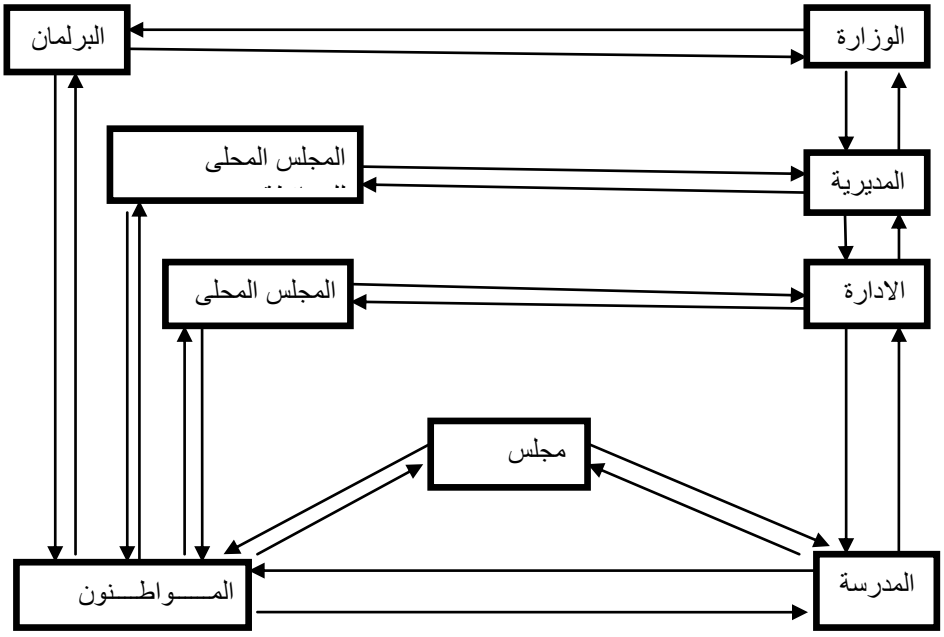

الشكل رقم (2) موقف التعليم فى ظل نظام تعليم لا مركزي (مقتبسة من رزق،

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: العلاقة بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والمتغيرات المستقلة

تظهر النتائج أن هناك علاقة بين كلا من المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والمتغيرات المستقلة الاتية: دور المدرسة في حل مشكلات المجتمع، الانفتاح الثقافي، أهمية مشاركة المرأة، الاتجاه نحو المشاركة المجتمعية، العلاقة بين المدرسة والمنزل، الرضا العام عن المدرسة. وفيما يلي عرضاً لكل متغير علي حده:

دور المدرسة في حل مشكلات المجتمع

تظهر النتائج الموضحة بجدول رقم (1) أن ما يقرب من ثلاثة ارباع المبحوثين (72,2٪) يرون أن دور المدرسة محدوداً (منخفضاً) في حل مشكلات المجتمع، يتوزعون بحيث أن 71,6 ٪ لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية، في حين لا يوجد سوي 0,6٪ فقط لديهم اتجاه نحو المركزية أي اتخاذ تلك القرارات علي مستوي الوزارة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية الذين يرون أن للمدرسة دوراً مرتفعاً في حل مشكلات المجتمع، فقد بلغ عددهم 12 مبحوث يمثلون 7,4٪ من إجمالي المبحوثين، ويتباين اتجاههم نحو اللامركزية (6,2٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 1,2٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق، وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ

القرار بشأن البيئة المحيطة ودور المدرسة في حل مشكلات المجتمع، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 18,1 في حين كانت قيمة كا^2 الجدولية 13,3 عند مستوي معنوية0,01 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا التطابق وجد أنه متوسط نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 334, درجة.

وفي ضوء هذه النتائج، يتبين أن أعضاء مجالس الأمناء يرون في التوجه نحو اللامركزية حلاً مقترحاً لتفعيل دور المدرسة في حل مشكلات المجتمع، والاضطلاع بدور أساسي يغيب عن الكثير بمن فيهم المتخصصين أحياناً وهو أن المدرسة لا يجب أن يقتصر دورها علي العملية التربوية فحسب، بل يجب أن يتعداها لتمثل مركز للتنوير والإشعاع الحضاري يسهم بدرجة ما في حل المشكلات المجتمعية.

الانفتاح الثقافي

تظهر النتائج الموضحة بجدول رقم (2) أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (56,2٪) لديهم مستوي انفتاح ثقافي مستوى، كانوا جمعياً لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية الذين لديهم مستوي انفتاح ثقافي منخفض (30.2٪ من إجمالي المبحوثين)، يتباين اتجاههم نحو اللامركزية (28.3٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 1.9٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والانفتاح الثقافي، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 9,78 في حين كانت قيمة كا^2 الجدولية 9,49 عند مستوي معنوية0,05 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا التطابق وجد أنه منخفض نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 249, درجة.

وفي ضوء هذه النتائج، يتبين أن أعضاء مجالس الأمناء علي الرغم من ان النتائج تظهر المستوي المتوسط لانفتاحهم الثقافي ولكنهم يرون في التوجه نحو اللامركزية حلاً مقترحاً لتفعيل العلاقة المتبادلة بين المدرسة والبيئة المحيطة، تلك العلاقة التي تتسم تبادل المنافع.

مشاركة المرأة

تبين النتائج الموضحة بجدول رقم (3) أن ما يقرب من ثلاثة ارباع المبحوثين (72,8٪) يرون أن لمشاركة المرأة أهمية مرتفعة في حل مشكلات المجتمع، يتوزعون بحيث أن 71,6٪ لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية، في حين لا يوجد سوي 1,2٪ فقط لديهم اتجاه نحو المركزية أي اتخاذ تلك القرارات علي مستوي الوزارة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية الذين يرون أن لمشاركة المرأة أهمية منخفضة، فقد بلغ عددهم 21 مبحوث يمثلون 13,0٪ من إجمالي المبحوثين، ويتباين اتجاههم نحو اللامركزية (12,8٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 6,٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والاتجاه نحو اهمية مشاركة المرأة، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 12,26 في حين

كانت قيمة كا^2 الجدولية 9,49 عند مستوي معنوية0,05 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا التطابق وجد أنه منخفض نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 275, درجة.

جدول رقم (1): التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة ودور المدرسة في حل مشكلات المجتمع

دور المدرسة في حل مشكلات المجتمع	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة المديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
دور منخفض	1	,6	14	8,6	102	63,0	117	72,2
دور متوسط	صفر	صفر	1	,6	32	19,8	33	20,4
دور مرتفع	2	1,2	1	,6	9	5,6	12	7,4
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

جدول رقم (2): التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والانفتاح الثقافي

الانفتاح الثقافي	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة والمديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
مستوي انفتاح منخفض	3	,6	7	4,3	39	24,1	49	30,2
مستوي انفتاح متوسط	صفر	صفر	8	4,9	83	51,0	91	56,2
مستوي انفتاح مرتفع	صفر	صفر	1	0,6	21	13,0	22	13,6
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

وفي ضوء هذه النتائج، يتبين أن أعضاء مجالس الأمناء مشاركة المرأة في العملية التعليمية بكافة مرحلها، لهي من الاهمية بمكان وذلك لما للمرأة من دور مؤثر في التنشئة الاجتماعية للأبناء في هذه المرحلة العمرية، إذ انها تكون الاقرب للأبناء من الاباء.

الاتجاه نحو المشاركة المجتمعية

توضح النتائج الموضحة بجدول رقم (4) أن ما يقرب من تسعة أعشار المبحوثين (88,9٪) لديهم اتجاه مرتفع نحو المشاركة المجتمعية، يتوزعون بحيث أن 88,3٪ لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية، في حين لا يوجد سوي 0,6٪ فقط لديهم اتجاه نحو المركزية أي اتخاذ تلك القرارات علي مستوي الوزارة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية الذين لديهم اتجاه منخفض نحو المشاركة المجتمعية، فقد بلغ عددهم 13 مبحوث يمثلون 8,0٪ من إجمالي المبحوثين، ويتباين اتجاههم نحو اللامركزية (6,8٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 1,2٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والاتجاه نحو المشاركة المجتمعية، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 14,86 في حين كانت قيمة كا^2 الجدولية 13,3 عند مستوي معنوية0,01 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا

التطابق وجد أنه متوسط نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 303, درجة.

وتوضح هذه النتائج ضرورة التركيز علي البرامج التي من شأنها زيادة الاتجاهات الإيجابية لدي أعضاء مجالس الأمناء ومن ثم الدفع باتجه تحقيق لامركزية التعليم الأساسيز

العلاقة بين المدرسة والمنزل

تظهر النتائج الموضحة بجدول رقم (5) أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (58,6٪) يرون أن هناك علاقة قوية بين المدرسة والمنزل، يتوزعون بحيث أن 58,0٪ لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية، في حين لا يوجد سوي 0,6٪ فقط لديهم اتجاه نحو المركزية أي اتخاذ تلك القرارات علي مستوي الوزارة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية يرون أن هناك علاقة قوية بين المدرسة والمنزل، فيمثلون7,4٪ من إجمالي المبحوثين، ويتباين اتجاههم نحو اللامركزية (6,8٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 0,6٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والعلاقة بين المدرسة والمنزل، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 9,94 في حين كانت قيمة كا^2 الجدولية 9,49عند مستوي معنوية0,05 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا التطابق وجد أنه متوسط نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 248, درجة.

وهكذا نتيجة تؤكد علي أهمية قيام علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين المدرسة من ناحية والمنزل من ناحية أخري وألا تقتصر العملية التعليمية علي أحدهما دون الآخر.

جدول رقم (3): التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة أهمية مشاركة المرأة.

أهمية مشاركة المرأة	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة والمديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أهمية مرتفعة	1	,6	6	3,7	14	8,6	21	13,.
اهمية متوسطة	صفر	صفر	3	1,9	20	12,3	23	14,2
اهمية مرتفعة	2	1,2	7	4,3	109	67,3	118	72,8
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

جدول رقم (4): التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والاتجاه نحو المشاركة.

الاتجاه نحو المشاركة	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة والمديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
اتجاه منخفض	2	1,2	1	,6	10	6,2	13	8,.
اتجاه متوسط	صفر	صفر	صفر	صفر	5	3,1	5	3,1
اتجاه مرتفع	1	,6	15	9,3	128	79,0	144	88,9
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

لرضا المجتمعي عن المدرسة

تظهر النتائج الموضحة بجدول رقم (6) أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين (67,9٪) لديهم درجة رضا مرتفعة عن المدرسة، يتوزعون بحيث أن67,3٪ لديهم اتجاه نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات بشأن البيئة المحيطة علي مستوي المدرسة أو المديرية والإدارة التعليمية، في حين لا يوجد سوي 0,6٪ فقط لديهم اتجاه نحو المركزية أي اتخاذ تلك القرارات علي مستوي الوزارة. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بأفراد العينة البحثية لديهم درجة رضا مرتفعة عن المدرسة، فقد بلغ عددهم 5 مبحوث يمثلون3,1٪ من إجمالي المبحوثين، ويتباين اتجاههم نحو اللامركزية (2,5٪ يميلون نحو اللامركزية أي اتخاذ القرارات علي مستوي المدرسة أو مستوي المديرية والإدارة التعليمية، مقابل 0,6٪ يرون أن تلك القرارات يجب أن تتخذ علي مستوي الوزارة (أي يتجهون نحو المركزية).

وباختبار معنوية هذه الفروق وجد أن هناك تطابقاً نسبياً بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والرضا المجتمعي عن المدرسة، حيث بلغت قيمة كا^2 المحسوبة 10,01 في حين كانت قيمة كا^2 الجدولية 9,49 عند مستوي معنوية0,05 واربع درجات حرية. وبتقدير درجة هذا التطابق وجد أنه متوسط نسبيا، حيث بلغت قيمة معامل التوافق المصحح 249, درجة.

... هذا ويمكن توظيف تلك النتيجة في الدفع باتجاه تحقيق اللامركزية المنشودة في نظام التعليم الأساسى، كونه– أي الرضا– بمثابة قوة دافعة تفضي إلي زيادة مشاركة أبناء المجتمع المحلي في العملية التعليمية.

معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي

يعرض الجدول رقم (7) لمعوقات المشاركة المجتمعية في التعليم مرتبة تنازلياً كما تصورها أفراد عينة البحث، ومنه يتضح أن كثرة الاجراءات الروتينية في إدارات التعليم تحتل المرتبة الأولي بين المعوقات، يليها شيوع قيم المحاباة والواسطة والمحسوبية التي تضعف ثقة المجتمع في التعليم الحكومي، وهكذا، ويأتي في المرتبة الأخيرة تدني مستوي الرضا الوظيفي للمديرين والمعلمين.

المقومات المجتمعية لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي

ثمة مجموعة من المقومات أفرزتها الدراسة يمكن أن تدفع باتجاه تحقيق لامركزية التعليم الأساسي بريف محافظة أسيوط، من أهمها:

1. وجود اتجاه إيجابي قوي لدي أعضاء مجالس الأمناء نحو المشاركة في العملية التعليمية. حيث تم اكتشاف هذا الاتجاه لدي الغالبية العظمي من أفراد العينة البحثية (88,9٪)، الأمر الذي يمكن – إذا أحسن استغلاله – أن يترجم إلي سلوك يدفع بقوة نحو تحقيق اللامركزية المنشودة.
2. وفي سياق مقترب يأتي في المرتبة الثانية من هذه المقومات وجود توجه إيجابي لدي المبحوثين نحو أهمية مشاركة المرأة في العملية التعليمية، وقد حاز هذا التوجه علي موافقة 118 عضواً يمثلون 72,8٪ من إجمالي العينة البحثية. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة للمجتمع الريفي الذي تقل فيه مشاركة المرأة في الأنشطة التعليمية النظامية.
3. أما المقوم الثالث من بين المقومات المجتمعية، فيمثله الرضا المجتمعي عن المدرسة بإجماع 67,9٪ من إجمالي الأعضاء. فمن المنطقي أن يشارك الأفراد بفعالية إذا توافر لديهم درجة عالية من الرضا عن المدرسة، أياً ما كانت نوعية المشاركة.
4. ولعل العلاقة الإيجابية بين المدرسة والمنزل هي بمثابة أحد المقومات الهامة لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي، وذلك لما لها من اهمية كبيرة في زيادة التعاون المتبادل بين المدرسة والمجتمع المحلي المحيط، وقد اتفق أكثر من نصف المبحوثين (58,6٪) علي أهمية تلك العلاقة.

كذلك يعتبر الانفتاح الثقافي المرتفع لأعضاء مجالس الأمناء (56,2٪) من ضمن حزمة المقومات التي يمكن التعويل عليها الدفع باتجاه تحقيق لامركزية التعليم الأساسي، كون الأشخاص ذوي الانفتاح الثقافي المرتفع هم أشخاص يؤمنون بضرورة التغيير والتحول من النظم المركزية إلي النظم اللامركزية بصفة عامة وفي نظام التعليم الأساسي بصفة خاصة.

جدول رقم (5): التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة والعلاقة بين المدرسة والمنزل.

العلاقة بين المدرسة والمنزل	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة والمديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
علاقة منخفضة	1	,6	صفر	صفر	11	6,8	12	7,4
علاقة متوسطة	1	,6	10	6,2	44	27,2	55	34,0
علاقة مرتفعة	1	,6	6	3,7	88	54,3	95	58,6
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

مقترحات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق لامركزية التعليم الأساسي

يقدم أعضاء مجالس الأمناء بمناطق الدراسة مجموعة من المقترحات لتفعيل المشاركة المجتمعية بغرض تحقيق لامركزية التعليم الأساسي، من أهم تلك المقترحات ما يلى:

1. الانتظام في عقد اجتماعات مجلس الامناء في مواعيد تتناسب مع ظروف اغلب الاعضاء.
2. توفير قنوات الاتصال المناسبة لمشاركة المجتمع المحيط بالمدرسة.
3. تقليل الاجراءات الروتينية في التعليم وبصفة خاصة في علاقة المدرسة بالمجتمع المحلى.
4. الاهتمام بانتخاب مجلس الامناء والمعلمين وتفعيله وذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للمدرسة من خلالها.
5. إقامة حفل سنوي في نهاية العام الدراسي باشتراك الطلاب ودعوة اولياء الامور والمجالس المحلية والقيادات المحلية والشعبية بالقرية، وذلك لخلق مناخ جاذب بالمدرسة يساعد علي تشجيع اولياء الامور والمهتمين بالتعليم والمؤسسات لبذل الجهد وتذليل الصعوبات التي تعترض المدارس.

فتح المدارس ابوابها امام ابناء المجتمع المحلي في فترة الصيف والاجازات للاستفادة من امكانيات المدارس

جدول رقم (6) التطابق النسبي بين المستوي الإداري المرغوب لاتخاذ القرار بشأن البيئة المحيطة و الرضا المجتمعي عن المدرسة

الرضا المجتمعي عن المدرسة	المستوي الإداري المرغوب							
	الوزارة		الإدارة والمديرية		المدرسة		الإجمالي	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
درجة رضا منخفضة	1	,6	صفر	صفر	4	2,5	5	3,1
درجة رضا متوسطة	1	,6	5	3,1	41	25,3	47	29,0
درجة رضا مرتفعة	1	,6	11	6,8	98	60,5	110	67,9
الاجمالي	3	1,9	16	9,9	143	88,3	162	100,0

جدول رقم (7) يوضح التوزيع العددي والنسبي والترتيب لأعضاء مجالس طبقا لمعوقات عملية المشاركة المجتمعية في المدرسة

المعوقات	غير موافق		الي حدما		موافق		الإجمالي		المرتبة
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	
كثرة الاجراءات الروتينية في إدارات التعليم تؤثر بالسلب علي العلاقة بين المدرسة والمجتمع	1	,6	9	6,5	152	93,8	162	100,0	الاولى
شيوع قيم المحاباة والواسطة والمحسوبية التي تضعف ثقة المجتمع في التعليم الحكومي	6	3,7	11	6,8	145	89,5	162	100,0	الثانية
عزوف أفراد المجتمع عن العمل التطوعي والبحث عن أعمال ذات عائد اقتصادي .	2	1,2	16	9,9	144	88,9	162	100,0	الثالثة
ضعف ارتباط السياسة التعليمية بثقافة المجتمع .	4	2,5	16	9,9	142	87,7	162	100,0	الرابعة
معاناة نسبة كبيرة من اولياء الامور من الفقر .	8	4,9	15	9,3	139	85,8	162	100,0	الخامسة
نقص القيادات التربوية والادارية المؤهلة علي مستوي المدرسة.	12	7,4	12	7,4	138	85,2	162	100,0	السادسة
تدني مستوي الرضا الوظيفي للمديرين والمعلمين يجعلهم يحجمون عن الابتكار والتجديد خوفا من المساءلة	8	4,9	19	11,7	135	83,3	162	100,0	السابعة

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

احمد، مصطفي احمد شحاته،2011.تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام علي ضوء بعض خبرات بعض الدول (دراسة ميدانية بمحافظة المنيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا.

الجلاد، هاله احمد إبراهيم محمد، 2008.الهدر في مدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية ودور المجتمع المحلي في مواجهته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2006، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

العجمي، محمد حسنين، 2007. المشاركة المجتمعية والادارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة.

الشرعي، بلقيس غالب، 2007. دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي "دراسة تحليلية"، مؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات كلية التربية – جامعة الإمارات العربية المتحدة.

المسلماني، لمياء ابراهيم الدسوقي ابراهيم، 2007. تعزيز المشاركة المجتمعية لتطوير التعليم العام بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدارسات التربوية، جامعة القاهرة.

اندياى، مالك، 2006. المشاركات في النظام التعليمي في السنغال، مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة، المجلد السادس والثلاثون العدد (2)

يونيه2006، ترجمة: محمد كمال لطفى، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.

حسين، سلامة عبد العظيم،2006.الادراة الذاتية ولامركزية التعليم، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية.

رزق، ايمن عثمان حامد عثمان 2012. دور اللامركزية في تطوير التعليم العام في مصر في ضوء الخبرات الدولية دراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث التربوية.

شوره، احمد حمدي،2007. "دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم في مصر في ضوء لا مركزية التعليم"، دراسة مطبقة علي مجالس الأمناء والآباء والمعلمين بإدارة قنا التعليمية، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مارس 11: 2007/3/12م).

صالح، على؛ ومحمد حسن جمعة جوهر،2010. الشراكة المجتمعية واصلاح التعليم "قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المكتبة العصرية.

عبدالله، غادة محمد فتحي احمد، 2006. التنظيمات الشعبية ودورها في تحقيق المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام "دارسة تقويمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.

عبد المعطى، أحمد حسين، 2007. تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في تدعيم مفهوم المشاركة المجتمعية لدي طلابها في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، المؤتمر الدولي لكلية التربية بجامعة البحرين بعنوان التعليم العالي ومتطلبات التنمية :نظرة مستقبلية.

عمار، حامد، 2006. اصلاح التعليم في مصر، مكتبة الإسكندرية.

عمر، هامسيو، وعيسي ناماتا، 2006.حملة التوعية بالتعليم الأساسي بالنيجر مع النقابات وممثلي اولياء الامور ،والسلطات السياسية علي مستويات عدة، مستقبليات مجلة فصلية للتربية المقارنة، المجلد السادس والثلاثون العدد (1) مارس 2006، ترجمة: دعاء شراقى، مركز مطبوعات اليونسكو بالقاهرة.

كاظم، فاطمة محمد، 2004. دراسة أنماط وآليات المشاركة الشعبية في التنمية الريفية المتكاملة (التقرير الختامي)، جامعة اسيوط، كلية الزراعة.

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية

Brennen, Annick M., 2002. Centralization Versus Decentralization, Articles on Administration, Education and Learning. http://soencouragement.org/centralizationvsdecentralization.htm

McMahon B1, Browning S, and Rose-Colley M., 2001. A School-community partnership for at- risk students in Pennsylvania، The J. of School Helth, Vol. 71, No 2.

Peterson, David, 1993. School- based management and school effectiveness (London British library.

World Bank, 2004. World Development Report 2004: Making Services Work for the Poor, World Bank: Washington, DC.

Societal Prospects for Achieving Decentralization of Basic Education in rural Assiut Governorate

جمال راشد*، عبد الصمد محمد علي*، ناجح اسماعيل عبد الحكيم**

* الاجتماع الريفي– كلية الزراعة – جامعة أسيوط

** الاجتماع الريفي– المعهد العالي للتعاون والإرشاد الزراعي بأسيوط

ABSTRACT

Education, in the context of decentralization and community participation, serves as the only guarantee for the sustainability of development process and to achieve the desired developmental goals of contemporary societies. Followings are of most important advantages of the trend towards decentralization: developing technical and administrative capacities of local leaders and raise their efficiency, accelerating decision-making away from the bureaucratic channels, and achieve the principle of community participation, which is a target for human development per se and not just a way to improve the educational process. Education is a national issue rather than governmental one. Additionally, participation is a mean to form public opinion aware of education issue. In this context, the present research came to generally realize the components of community potentials that may lead to the decentralization of basic education in the rural areas of Assiut Governorate. Accordingly, the following sub-goals are derived to fulfill the study's overall objective: to identify the community potentials related to education; to realize the constraints faced by participation as a mechanism to decentralize basic education; and to reach proposals to activate public participation to decentralize basic education in rural Assiut Governorate.

Based upon the limitations of study and research objectives aforementioned, a methodology is designed so that the research is limited to school administration, as well as community participation as two components decentralized education system. Basic education both primary and prep stages was targeted due to the importance of such stages in the socialization and education of pupils. Regarding respondents of this research, they were limited to members of the boards of trustees at selected schools. Twelve schools of basic education in rural Assiut Governorate were surveyed. In order to achieve research objectives, a questionnaire has been designed for the collection of field data. Data have been collected from 162 respondents. Statistical analyses, frequencies and percentages have been applied to analyze collected data.

Perhaps the most striking results of the study lies in the followings: 1. There is a group of community potentials that could lead to the decentralization of basic education such as the existence of resolutions and many ministerial permit for the school self-management and the formation of active involvements with local community like the Board of Trustees, in addition to the existence of educated persons in local community who believe in change; 2. As for the main obstacles that may prevent the decentralization in basic education, they are represented in: the large number of routine procedures in the departments of education that negatively affect the relationship between the school and the community, in addition to the lack of a sense of social responsibility among community

members, as well as the spread of the values of favoritism, nepotism and cronyism which undermine community confidence in public education; and 3. With respect to the most important proposals for activating community participation, they lie in the persistent attendance at the meetings of the board of trustees in the appointments that are matched with the circumstances of the majority of members, to provide channels of communication appropriate for the participation of the community surrounding the school, the intensification of seminars to develop cultural awareness among individuals, and reduce routine procedures in education.